هيئة الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

A

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

البند 10 من جدول الأعمال **CX/EXEC 21/81/8**

تشرين الثاني/ نوفمبر 2021

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية
اللجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي

الاجتماع الحادي والثمانون

لجان التنسيق المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية - تقرير حول تنفيذ جدول الأعمال المنسق والمقاربات المقترحة للدورة التالية للجان التنسيق

(تم اعداد هذه الورقة من قبل أمانة هيئة الدستور الغذائي)

مقدمة

1. تم عقد الجولة الأخيرة لاجتماعات لجان التنسيق الإقليمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في عام 2019. وتم عقد جميع اجتماعات لجان التنسيق الإقليمية في غضون فترة ثلاثة أشهر وباستخدام جدول الأعمال المنسق الذي وافق عليه الاجتماع الرابع والسبعون للجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي[1] لتيسير أقصى قدر من التنسيق والتكامل عبر اللجان. وكانت الفائدة من ذلك وجود لجان التنسيق الإقليمية في دائرة الضوء لفترة زمنية محددة، مما سهل إستكمال الأعمال الحساسة بالنسبة لعامل الزمن مثل وضع خطط التنفيذ الإقليمية للخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي 2020-2025 بطريقة متماسكة، مع السماح بالمشاركة ببعض الدروس / الخبرات عبر اللجان.

2. تم إجراء استبيانات ما بعد الاجتماعات بعد جميع اجتماعات اللجان وكذلك جلسات الاحاطة بالمعلومات التي جرت بين فرق دعم منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وأمانة هيئة الدستور الغذائي (كانون الأول/ ديسمبر 2019) والمنسقين الإقليميين (تشرين الثاني/ فبراير 2020). كما تم تسليط الضوء على أنشطة ونتائج لجان التنسيق الإقليمية في المجلة السنوية لهيئة الدستور الغذائي في عام 2020.[2] وبشكل عام، كانت هذه الجولة من لجان التنسيق الإقليمية ناجحة للغاية، مع مستويات عالية من المشاركة في العديد من المناطق، ومناقشات حول القضايا الرئيسية التي تهم المناطق المختلفة. ومع ذلك، كان هناك أيضا شعور، بأنه على الأقل لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من العمل في بعض المناطق لضمان أن تصبح هذه اللجان هي المنتديات الإقليمية الرئيسية لنقاش قضايا سلامة الأغذية.

جدول الأعمال المُنسَّق

3. كان لجدول الأعمال المنسق فوائد من حيث الإعداد لجلسات لجان التنسيق الاقليمية وضمان اتباع نهج مماثلة عبر المناطق تسمح بمقارنة الخبرات والأوضاع. ومع ذلك، أثيرت مخاوف من أن بعض جوانب جدول الأعمال قد تكون شديدة الصرامة أو الازدواجية أو ربما يلزم تغيير النهج الذي اعدت فيه بعض بنود جدول الأعمال. فعلى سبيل المثال، تعتمد الكثير من البنود على ملاحظات الأعضاء التي وردت في الاستبيان، الأمر الذي أدى إلى الشعور بالإعياء من الإجابة على الاستبيان وشعور بعض الأعضاء بأنه لم تكن هناك فائدة تذكر لقضاء وقتهم في تعبئته. كما تم تسليط الضوء على ضرورة تغيير التركيز على المتابعة بدلا من التحديد المستمر، وكذلك على الكيفية التي يمكن بها ربط ذلك بشكل أفضل بالكلمة الرئيسية لتجنب الازدواجية. وقد أبرز هذا البند أيضا أهمية استخدام لجان التنسيق الإقليمية لمواصلة التوعية بنطاق العمل الجاري في الدستور الغذائي، الذي قد يكون بالفعل يعالج القضايا الرئيسية التي تهم الأعضاء حيث تتاح لهم فرصة المشاركة في حلها بالفعل. ولم يكن النهج المتبع في تبادل البيانات بشأن النظم الوطنية لمراقبة الأغذية مفهوما جيدا، حيث شكك البعض في مصداقيته. هذا، وفيما يتعلق ببنود مثل القضايا الناشئة، تم تسليط الضوء على الحاجة إلى تغيير التركيز إلى متابعة القضايا بدلاً من التحديد المستمر لها، وكذلك كيفية ربط ذلك بشكل أفضل بالعنوان الرئيسي لتجنب الازدواجية. كما سلط هذا البند الضوء على أهمية استخدام لجان التنسيق الإقليمية لمواصلة خلق الوعي بنطاق العمل الجاري في هيئة الدستور الغذائي، والذي قد يتطرق بالفعل إلى القضايا الرئيسية التي تهم الأعضاء والتي لديهم فرصة للمشاركة فيها بالفعل لم يكن النهج المتبع في تبادل البيانات حول النظم الوطنية للرقابة على الأغذية[3] مفهوماً بشكل جيد، وشكك البعض في قيمة ذلك.

---

[1] CX/EXEC 17/74/8 ؛ REP18/Exec1 (الفقرة 16)

[2] ماهي الخطوة التالي بالنسبة للمعايير؟

[3] كجزء من عملية التنشيط، تم وضع قاعدة بيانات لتمكين الأعضاء من تحديث المعلومات باستمرار عن انظمتهم الوطنية للرقابة على الأغذية بدلا من الاستمرار في إصدار رسالة تعميمية قبل كل اجتماع يخص لجنة التنسيق الإقليمية.

يسلط هذا الأمر، الى جانب الملاحظات التي وردت من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والتي تنص على ضرورة استغلال هذه الفرص لمواصلة تبادل الجهود في مجال تنمية القدرات في المناطق المختلفة. كما يظهر ان البند من جدول الأعمال الذي يدعم الاختصاصات الثانية للبلدان النامية في تبادل المعلومات يحتاج إلى مزيد من التطوير لكي يكون فعالا. وشهدت هذه الجولة أيضا نهاية الاستراتيجيات الإقليمية حيث تركز جميع المناطق الآن على كيفية تنفيذ الخطة الإستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي 2020-2025، بدلاً من تطوير استراتيجيات إقليمية فردية، وبالتالي لم تعد الخطط الاستراتيجية الإقليمية بحاجة إلى أن تكون جزءا من جدول الأعمال. وأخيرا، قد يختلف البند الخاص باستخدام معايير هيئة الدستور الغذائي من حيث نهج المضي قدما وفقا للتقدم المحرز في تنفيذ الهدف 3 من الخطة الإستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي لوضع آلية لرصد استخدام معايير الدستور الغذائي ومدى تأثيرها.

4. لا تزال المعايير الإقليمية تشكل جزءا هاما من جدول أعمال بعض لجان التنسيق الإقليمية، على الرغم من أنه أثناء مناقشة مقترحات العمل الجديدة لوحظ حصول زيادة نوعا ما في صعوبة تحديد المنتجات التي تلبي المعايير الواردة في دليل الإجراءات من أجل تعزيز التنمية كمعيار إقليمي وليس كمعيار عالمي، وذلك من خلال توسيع سلسلة الإمدادات الغذائية العالمية. وبالتالي، فإن تحديد معيار إقليمي ما، يُعتبر مجالا قد يكون بحاجة إلى تفكير دقيق في المستقبل غير البعيد.

5. تم استخدام الفعاليات الجانبية أيضا بتأثيرٍ أعظم في بعض المناطق أثناء انعقاد لجان التنسيق الإقليمية. وقد تمت الاستفادة المُثلى من وجود عدد كبير جدا من الأعضاء معا على وجه الخصوص للمشاركة بالخبرات وتبادل المعلومات. وقد سلّط ذلك الضوء على حقيقة أنه قد لا يكون من الضروري الاعتماد على جدول الأعمال الرسمي لتحقيق جميع أهداف لجان التنسيق الإقليمية ولكن بدلاً من ذلك استخدام تلك المناسَبة لمختلف الفعاليات المُعدة لتحقيق أفضل تقدم أو نتائج لتلك القضية.

6. ستكون هناك حاجة لتعديل جدول الأعمال المنسق ليعكس القضايا المذكورة أعلاه، ومن المتوقع أنه مع كل جولة من جولات لجان التنسيق الإقليمية ستكون هناك حاجة إلى تعديلات لتعكس الواقع في ذلك الوقت على النحو الأمثل. سيكون الاستمرار في استكشاف كيفية تطوير وتنفيذ كل بند من بنود جدول الأعمال والاحتفاظ بالمرونة في هذا المجال أمرا مهما لضمان بقاء الأعضاء نشطين ومشاركين وملتزمين بالتحسين والتطوّر المستمرين للجان التنسيق الإقليمية لتلبية احتياجات المناطق على أفضل وجه.

لجان التنسيق والمنسقين الإقليميين والجائحة

7. اضطلع المنسقون الإقليميون بدورٍ رئيسي اثناء فترة الجائحة لتعزيز مشاركة الأعضاء في عمل هيئة الدستور الغذائي والحفاظ عليه. وقد تم تسهيل ذلك من خلال الاجتماعات غير الرسمية للجان التنسيق الإقليمية، التي تم تنظيمها بدعم من أمانة هيئة الدستور الغذائي وتوفير الترجمة الشفوية إلى أقصى حد ممكن لضمان أن يكون جميع الأعضاء على دراية ببيئة العمل الجديدة وتم تزويدهم بالتدريب والدعم لتسهيل ذلك. كما تم عقد العديد من فعاليات التدريب عبر الإنترنت بناءً على طلب المنسقين الإقليميين أو بالاشتراك معهم. ومع انضمام فريق جديد من المنسقين الإقليميين بعد الدورة الثالثة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي، قاموا بالعمل على تعزيز آلية التواصل وجوانب التعاون الأخرى في المنطقة، في بيئة الجائحة المليئة بالتحديات. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل حول هذا الأمر في الملحق الثاني[4] من الوثيقة (CX/EXEC 21/81/5) الذي يقدم نظرة عامة حول عمل المناطق على مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية في سياق تنفيذ الخطة الإستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي 2020-2025.

8. أظهرت الأشهر الثمانية عشر الماضية أكثر من أي وقت مضى أهمية وجود منسق إقليمي نشط يوفر القيادة في المنطقة على أساس مستمر ويحفّز على المشاركة باستمرار. ويُعد هذا الشيء أكثر فعالية في تحقيق العديد من أهداف لجان التنسيق الإقليمية مثل تبادل المعلومات، والمشاركة في جميع أعمال هيئة الدستور الغذائي ذات الصلة بالمنطقة، والمشاركة بنشاط في صنع القرار، ليس فقط بشأن وضع المعايير ولكن بشأن آليات العمل الشاملة أيضا، مثل عقد دورة هيئة الدستور الغذائي بشكل افتراضي. وبالمضي قُدُما، سيكون من المهم النظر بوضوح في الدور المتغير للجان التنسيق الإقليمية داخل هيئة الدستور الغذائي وكمنتديات إقليمية رئيسية بشأن سلامة الأغذية. ومع وجود استراتيجيات جديدة لسلامة الأغذية في الافق تخص منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، بالإضافة إلى استمرار تنفيذ الخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي، هناك حاجة لأن تكون الاستفادة من لجان التنسيق الإقليمية من الاعتبارات المهمة في تطوير المخطط المستقبلي لهيئة الدستور الغذائي على النحو الذي توصي به الوثيقة (CX/EXEC 21/81/4).

9. مع وجود هذه التجربة في الاعتبار، فإنه من المفيد النظر فيما إذا كان ينبغي أن تهدف اجتماعات لجان التنسيق الإقليمية إلى التطرق إلى جميع البنود المدرجة على جدول أعمالها في جلسة واحدة أو ما إذا كان يمكن التطرق لبعض

[4] التقارير من المنسقين الإقليميين حول الإنجازات والتحديات الرئيسية في تنفيذ خطة العمل في مناطقهم والخطوات التالية التي يتصورونها.

البنود، لا سيما تلك المتعلقة بالتبادل، على أساس مستمر باستخدام الأدوات الافتراضية المتاحة. وتختلف مجموعة الأدوات المتاحة للجان التنسيق الإقليمية اختلافا كبيرا مقارنة بعام 2019، ولا يوجد سبب لعدم جني فوائدها بالكامل.

10. تُعد الحاجة إلى المرونة في تنفيذ لجان التنسيق الإقليمية أمرا مهما. فحتى قبل الجائحة، في عام 2019، أدت أزمة محلية إلى اضطرار لجنة التنسيق لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى التخلي عن جلستها الوجاهية، الا انه تم إنجاز العمل بنجاح عن طريق المراسلة، مما يسلط الضوء على استعداد لجان التنسيق الإقليمية على التكيّف.

11. يبدو أنه يمكن للجان التنسيق الإقليمية الاستفادة بشكل كبير من التكنولوجيا ومنهجيات العمل الجديدة والناشئة، ويمكن أن يكون الاهتمام الخاص بلجان التنسيق الإقليمية ودورها المتغيّر والطريقة الأفضل لتنفيذ ذلك جزءً مهما من المناقشة حول الشكل الذي ستبدو عليه هيئة الدستور الغذائي في السنوات القادمة (البند 4).

12. إن تعزيز التعاون بين المنسقين الإقليميين ولجان التنسيق الإقليمية لتسهيل المشاركة بالخبرات والدروس المستفادة وقصص النجاح سيكون أمرا مهما أيضا بالتوازي مع خروجنا من فترة الجائحة للحفاظ على المشاركة في هيئة الدستور الغذائي وإعادة بنائها عند الحاجة والنظر في الطريقة التي يمكن من خلالها الاستفادة من فعاليات مثل الذكرى الستين لتأسيس هيئة الدستور الغذائي واليوم العالمي لسلامة الأغذية لزيادة تعزيز المشاركة في هيئة الدستور الغذائي ولجان التنسيق الإقليمية.

الجولة التالية من اجتماعات لجان التنسيق

13. كان من المفترض أن تعقد الجولة التالية من اجتماعات لجان التنسيق في عام 2021. ولكن، نظرا لتعطل استمرارية الجدول بسبب انتشار الجائحة وتأجيل جميع اجتماعات عام 2020 للهيئات الفرعية من عام 2020 إلى عام 2021، كان لا بد أيضا من تأجيل إجراء الجولة التالية من اجتماعات لجان التنسيق الإقليمية. وتجري الجهود الآن لإعادة جدولة هذه الاجتماعات في 2022 (من المتوقع أن تبدأ الجولة التالية لاجتماعات لجنة التنسيق لهيئة الدستور الغذائي في أوروبا في مايو 2022) و2023 بحيث يجتمع الجميع قبل انعقاد دورة هيئة الدستور الغذائي في 2023 في الذكرى الستين لتأسيسها. وقد تمت الاشارة إلى التحديات التي واجهتها الجدولة في الوثيقة (CX/EXEC 21/81/5)، كما ستستمر أمانة هيئة الدستور الغذائي في العمل عن كثب مع المنسقين الإقليميين لتحديد المواعيد الممكنة وتحديد الطريقة التي يمكن بها عقد الاجتماع، مع ملاحظة أوجه عدم اليقين والمخاوف العالمية المستمرة لدى بعض المنسقين الاقليميين من أنه ما زال من غير الممكن عقد اجتماعات وجاهية.

التوصيات

14. إن الاجتماع الحادي والثمانين للجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي مدعوٌ إلى ملاحظة ما يلي:

ثانيا. الدور الهام الذي اضطلع به كل من المنسقين الإقليميين ولجان التنسيق الإقليمية أثناء فترة الجائحة في الحفاظ على المشاركة النشطة وتعزيز الشمولية في عمل هيئة الدستور الغذائي؛

ثالثا. الحاجة إلى تعديل جدول الأعمال المنسق لكل جولة جديدة من اجتماعات لجان التنسيق الإقليمية بحيث يعكس أي تغييرات حدثت ويتماشى مع الاحتياجات الحالية؛

رابعا. يجب تطوير الطريقة التي يتم بها وضع بنود جدول الأعمال ومناقشتها باستمرار، مع الاستمرار في التمسك بتحقيق اختصاصات لجان التنسيق الإقليمية؛

خامسا. أن الجولة التالية من اجتماعات لجان التنسيق الإقليمية قد تأخرت بسبب الجائحة وأن أمانة هيئة الدستور الغذائي تعمل عن كثب مع المنسقين الإقليميين لتسهيل تنفيذ اللجان قبل انعقاد دورة هيئة الدستور الغذائي في 2023 في الذكرى الستين لتأسيسها؛

سادسا. أهمية التفكير والنظر في الدور المتغير للجان التنسيق الإقليمية كجزء من أي عملية تأخذ في الاعتبار مستقبل هيئة الدستور الغذائي؛ و

سابعا. ستعمل أمانة هيئة الدستور الغذائي على تسهيل الاجتماعات المنتظمة بين المنسقين الإقليميين لتعزيز التعاون بين المناطق وتسهيل المشاركة بالخبرات والدروس المستفادة.